



Distr.: General  
12 March 2013

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الرابعة والعشرون

نيروبي، ١٥ - ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

بما في ذلك مسائل التنسيق

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إضافة

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والذي طلبت فيه إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة أن يعدّ، باستخدام خبرات منظومة الأمم المتحدة، مقترحاً لينظر فيه مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الرابعة والعشرين، بشأن أفضل سبل تقديم المدخلات إلى العملية التحضيرية للمؤتمر ودعمها على أكمل وجه من حيث الشمول والكفاءة والفعالية والتحسين، وأن يشرع في العمل وفقاً لذلك.

ويعرض الجزء الأول من التقرير القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس إدارة الموئل في الماضي بشأن المؤتمر. ويقدم الجزء الثاني إلى المؤتمر معلومات أساسية موجزة فيسלט الضوء على التحديات الحالية التي تواجه التوسع الحضري والفرص المتاحة أمامه. ويبرز الجزء الثالث الأهداف والقضايا الأساسية التي يعتزم المؤتمر تناولها. أما الجزء الرابع الذي يشكل الجزء الأساسي من التقرير، فيقدم اقتراحاً لوثائق اللازمة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر، وعرضاً لكيفية إعداد تلك الوثائق، بما في ذلك مساهمات الشركاء. ويقدم الجزء الخامس بعض الأفكار الأولية عن الإجراءات اللازمة لإنشاء صندوق استئماني للمؤتمر، ويحدد ما سيحتاجه الموئل من الموارد لإعداد الوثائق اللازمة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية. وفي الختام، يقدم الجزء السادس موجزاً للقضايا التي ينبغي لمجلس الإدارة اتخاذ قرارات بشأنها، وأولها الوثائق التي ينبغي للموئل إعدادها للاجتماع الأول للجنة التحضيرية؛ وثانيها الموارد اللازمة لإعداد تلك الوثائق؛ وثالثها منح السلطة للأمين العام للمؤتمر كي يبدأ بإعداد الوثائق المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

## أولاً - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٠٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أن يعد تقريراً عن مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦، بالتعاون مع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- ٢ - وقد أعد المدير التنفيذي مشروعاً للتقرير الذي طلبته الجمعية وقدمه إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ليناقشه إبان دورته الثالثة والعشرين (HSP/GC/23/2/Add.4). وقدم التقرير حججاً تؤيد عقد المؤتمر من خلال تناول أهم التطورات المسجلة منذ المؤتمر الثاني للأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثاني) الذي عقد باسطنبول، تركيا، من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأقرّ مجلس الإدارة التقرير وأحاله إلى الأمين العام، ودعا الجمعية العامة، من خلال قراره ٨/٢٣ الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١١، إلى إجراء مداولات إضافية، إبان دورتها السادسة والستين، بشأن مسألة عقد مؤتمر الموئل الثالث في عام ٢٠١٦.
- ٣ - وأعد الأمين العام بدوره تقريراً يعرض الأساس المنطقي لعقد مؤتمر الموئل الثالث بالاستناد إلى تقرير مجلس الإدارة، وقدم تقريره (A/66/282) إلى الجمعية العامة لتنظر فيه إبان اجتماعها السادس والستين. وبالاستناد إلى هذه التقرير، قررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وبموجب القرار ٢٠٧/٦٦، أن تعقد في عام ٢٠١٦ مؤتمراً ثالثاً للأمم المتحدة معنياً بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، لكنها أرجأت النظر في نطاق المؤتمر وطرائق عقده وشكله وتنظيمه إلى دورتها السابعة والستين.
- ٤ - وبتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بعثت حكومة تركيا برسالة إلى الأمين العام تعرب فيها عن التزامها السياسي باستضافة مؤتمر الموئل الثالث. وبتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، عين الأمين العام السيد جان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أميناً عاماً لمؤتمر الموئل الثالث.
- ٥ - وقدم الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (A/67/263) اقتراحات بشأن نطاق مؤتمر الثالث وطرائق عقده وشكله وتنظيمه. وبعد النظر في هذا التقرير، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٦/٦٧، وطلبت بموجب الفقرة ١٤ منه إلى الأمين العام لمؤتمر الموئل الثالث أن يُعدّ، باستخدام خبرات منظومة الأمم المتحدة، مقترحاً لينظر فيه مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الرابعة والعشرين، بشأن أفضل سبل تقديم المدخلات إلى العملية التحضيرية للمؤتمر ودعمها على أكمل وجه من حيث الشمول والكفاءة والفعالية والتحسين، وأن يشرع في العمل وفقاً لذلك.
- ٦ - ويشكل قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧ الأساس الذي استند إليه في إعداد هذا التقرير لينظر فيه مجلس الإدارة وليتخذ أو لا قراراً بشأنه.

## ثانياً - التحديات التي يطرحها التوسع الحضري والفرص التي يوفرها: معلومات أساسية

- ٧ - بلغ العالم نقطة حاسمة في عام ٢٠٠٧ عندما وصلت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المدن والبلدات إلى ٥٠ في المائة، لتغدو المراكز الحضرية الموئل السائد للبشرية. ولهذا التحول تبعات ضخمة على

الديناميكيات الحالية والمستقبلية للتنمية البشرية. ولعل الجانب الأكثر بروزاً في هذه العملية هو وتيرة التوسع الحضري في البلدان النامية.

٨ - ومنذ أكثر من ستين سنة بقليل (في عام ١٩٥٠)، كان عدد سكان المراكز الحضرية أعلى بقليل في البلدان المتقدمة (٥٨,٥ في المائة أو ٤٢٦,٩ مليون نسمة). واليوم يوجد أكثر من ٧ على ١٠ من سكان الحواضر في العالم في البلدان النامية التي تضم أيضاً النسبة الساحقة من البشرية (٨٢ في المائة من سكان العالم). وعلاوة على ذلك، ومن بين سكان المدن الجدد البالغ عددهم ١٨٧.٠٦٦ والذين يضافون إلى عدد سكان العالم يومياً بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، سيولد ٩١,٥ في المائة منهم، أي ٢١٣ ١٧١ في البلدان النامية.

٩ - وفي العالم النامي، تعد قارتا آسيا وأفريقيا أقل القارات تحضراً، إذ تبلغ نسبة التوسع الحضري فيهما أقل من ٥٠ في المائة، بينما تحطت هذه النسبة ٧٦ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتُسجل أسرع معدلات التوسع الحضري في أفريقيا وآسيا، وهما القارتان اللتان تتركز فيهما أيضاً أغلبية أقل البلدان نمواً.

١٠ - وبالإضافة إلى التوسع الحضري السريع، تواجه المدن والبلدات، لا سيما في البلدان المتقدمة، تحديات ديمغرافية أخرى، من بينها تراجع عدد السكان الحضريين في بعض أنحاء العالم، وتقدم أعمارهم وتزايد تشكيلتهم المتعددة الثقافات.

١١ - وتشمل التحديات والعوامل غير الديمغرافية التي تساهم في رسم معالم مدن وبلدان القرن الحادي والعشرين ما يلي: أولاً: التحديات البيئية الناشئة عن تغير المناخ والاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري في المدن وتزايد ضعف المدن في مواجهة الكوارث الطبيعية؛ ثانياً: التحديات الاقتصادية الناجمة عن الشكوك التي تحيط بتوقعات النمو المستقبلي والتي تفاقمت بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، بالإضافة إلى زيادة الطابع غير الرسمي للأنشطة الحضرية. ثالثاً: تزايد التحديات المكانية، ومنها التشرذم الاجتماعي المكاني، والزحف الحضري، والتوسع غير المنظم للمناطق المحيطة بالمدن، وتزايد الحجم الجغرافي للمدن؛ رابعاً: العوامل الاجتماعية، ومنها تزايد الفقر الحضري، وعدم المساواة والاستبعاد؛ وأخيراً: العوامل المؤسسية ذات الصلة بالحكومة وتغير دور الحكومات المحلية.

١٢ - وبالرغم من هذه التحديات، كان للمدن والبلدات، ولا يزال، دور هام كمحركات للتنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كان لا بد من معالجة التحديات التي تواجهها بصورة أو بأخرى.

١٣ - ومن الواضح أن الهيمنة المتسارعة للمدن كموتل للبشرية تضع عملية التوسع الحضري في مصاف أهم الاتجاهات العالمية للقرن الحادي والعشرين. فالمدن والأماكن الحضرية تحتل اليوم مكانة مركزية في التنمية العالمية. ومن المهم الإشارة إلى أن المدن والبلدات تشكل عاملاً هاماً في الاتجاهات البيئية وعمليات الاستدامة. وهي اليوم ترسم معالم العلاقات الاجتماعية والسياسية على جميع الأصعدة وتؤثر فيها بصورة عميقة، وتحدد طرائق الإنتاج وتوفر مضموناً جديداً للمعايير الاجتماعية والثقافة والجماليات. وقد أصبحت المدن بؤراً هامة للسلطة والسياسة، وتلعب، نتيجة لذلك، دوراً مؤثراً في نتائج التنمية والسياسات الوطنية. وبالتالي فإن التوسع الحضري يوفر البيئة والزخم للتغيير العالمي.

١٤ - وقد أثبتت دراسات التاريخ الاقتصادي للتوسع الحضري منذ زمن بعيد وجود علاقة إيجابية بين التوسع الحضري والتنمية. ومن الواضح أيضاً على مر التاريخ أن التوسع الحضري كان وما يزال مصدراً للتنمية وليس نتيجة لها. وبسبب ذلك، يمكن استخدام التوسع الحضري كأداة حاسمة لإيجاد فرص العمل وسبل المعيشة. وقد أصبح من المقبول اليوم أن على صناع القرار أن يغيروا اتجاه سياساتهم الحضرية من اعتبار التوسع الحضري مشكلة في المقام الأول، إلى اعتباره أداة للتنمية.

١٥ - وبعد الانتقال إلى عالم يسوده الشكل الحضري عملية تحولية تتخلل الكثير من جوانب التنمية العالمية. وهي أيضاً قوة قد تساعد العالم في التغلب على بعض التحديات العالمية الكبرى التي يواجهها حالياً، بما في ذلك تغير المناخ، إذا ما تم توجيهها ونشرها بصورة فعالة. وقد أقرّ رؤساء الدول والحكومات بذلك في الفقرة ١٣٤ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه":

ندرك أن المدن، إذا أحسن تخطيطها وتطويرها، بما في ذلك من خلال الأخذ بنهج متكاملة في تخطيطها وإدارتها، صارت مهداً لمجتمعات تتحقق لها الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، نسلم بضرورة الأخذ بنهج متكامل في مجال التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية يقوم على توفير السكن والبنى التحتية بتكلفة يسيرة، ويعطي الأولوية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتجديد المناطق الحضرية.

١٦ - وبالتالي فإن التركيز على التنمية الحضرية المستدامة في العملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث، وكعامل لتحديد جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، يعدّ أمراً أساسياً إذا ما أريد تطويع العمليات الإيجابية المتغيرة والعوامل الظرفية البارزة والزخم الكبير السائد في بداية الألفية الجديدة. وينبغي لأي جدول أعمال حضري جديد أن يتناول التحديات والفرص الرئيسية التي ترسم معالم مدن القرن الحادي والعشرين وبلداته وسائر مستوطناته البشرية، بما في ذلك كيفية تأثيرها ومساهمتها في التنمية المستدامة عموماً.

### ثالثاً - أهداف المؤتمر والقضايا الأساسية التي سيعالجها

١٧ - أوضح الأمين العام في تقريره المقدم إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة والمعنون "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة" (A/66/282)، الذي قررت الجمعية العامة على أساسه عقد مؤتمر الموئل الثالث في عام ٢٠١٦، أن هناك عدداً من التطورات الرئيسية التي جرت منذ مؤتمر الموئل الثاني والتي تستدعي عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وهي:

- (أ) الهيمنة الديمغرافية المتزايدة للمدن التي تضم اليوم أكثر من نصف سكان العالم، ودورها الأكثر هيمنة كمحركات للنمو الاقتصادي والتنمية الوطنيين؛
- (ب) التوسع المكاني السريع للمستوطنات الحضرية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء الذي يؤدي إلى نشوء المدن الكبرى، والمناطق الحضرية الكبرى، وتزايد التشرذم المكاني والاجتماعي وعدم المساواة في المدن؛

(ج) ظهور قضايا وقوى عالمية جديدة، من بينها ارتفاع مستويات الهجرة الداخلية والهجرة بين البلدان، والعمالة، والتنمية الحضرية المستدامة، وتغير المناخ، وارتفاع مستويات انعدام الأمن والإجرام الحضريين، والتدمير المتزايد للمستوطنات البشرية بفعل الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب بها البشر، والنزاعات، وتزايد السمات غير الرسمية في المدن؛

(د) تغير دور كل من القطاع العام والخاص وغير الحكومي، من تمكين السياسات، بما في ذلك، إزالة القيود، إلى عودة القطاع الخاص إلى أداء دوره في التخطيط والتنمية الحضريين؛

(هـ) تزايد حجم العمل الميداني الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة في مجالي إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد الكوارث والنزاعات، تجاوباً منه مع الوتيرة والكثافة والآثار المتصاعدة للكوارث والطبيعية والكوارث التي يتسبب بها البشر على المدن وغيرها من المستوطنات البشرية.

١٨ - ونتيجة لذلك، قررت الجمعية العامة في الفقرة ٦ (أ) من القرار ٢١٦/٦٧ أن يكون الهدف من المؤتمر هو كفاءة تجديد الالتزام السياسي بالتنمية الحضرية المستدامة، وتقييم ما تحقق من إنجازات حتى الآن، ومعالجة الفقر وتحديد التحديات الجديدة والناشئة والتصدي لها، وأن يشمل المؤتمر في نطاق تركيزه، على سبيل الذكر لا الحصر، موضوع "التنمية الحضرية المستدامة: مستقبل التحضر"، الذي سيخضع للمناقشة والتنقيح خلال العملية التحضيرية.

١٩ - وقررت الجمعية كذلك أن يخرج المؤتمر بوثيقة ختامية موجزة ومركزة ومتطلعة إلى المستقبل وعملية المنحى تُجسد الالتزام العالمي بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد (الفقرة ٦ (ب)).

#### رابعاً - وثائق العملية التحضيرية للمؤتمر

٢٠ - من الواضح أن الجمعية العامة تتوقع أن تستند الوثيقة الختامية إلى القرائن، أي أن تستند إلى تقييم من واقع التجربة للتقدم الذي أحرزته الحكومات في تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وجميع الأهداف والغايات الأخرى المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. ففي الفقرة ٦ (أ) من القرار ٢١٦/٦٧، أدرجت الجمعية الإجراءات التالية ضمن أهداف المؤتمر: تقييم ما تحقق من إنجازات حتى الآن، ومعالجة التحديات الجديدة والناشئة. وفي الفقرة ٦ (ج)، قررت الجمعية كذلك أنه ينبغي للمؤتمر وللعملية التحضيرية التابعة له أن يراعي وأن يستندا إلى المبادئ والمكتسبات التي تحققت عن طريق تنفيذ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وجدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢١ - وبالتالي فإن المهمة الرئيسية الأولى تتمثل في إجراء تقييمات وطنية وإقليمية ودولية للإنجازات المحرزة والتحديات التي اعترضت تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وما يتصل به من أهداف وغايات متفق عليها دولياً. ولا بد لهذا التقييم من أن يستعرض فعالية التدابير الدولية، بما في ذلك الأطر المؤسسية، التي تم

اعتمادها لدعم تنفيذ جدول أعمال الموئل وما يتصل به من أهداف وغايات. وينبغي له أيضاً أن يحدد التحديات الجديدة التي تواجه المستوطنات البشرية والتي نشأت منذ عام ١٩٩٦، وكيف تمت معالجتها.

٢٢ - أما المهمة الثانية فتتمثل في إعداد جدول أعمال حضري جديد يستند إلى تقييم تجريبي لتنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وسائر الأهداف والغايات ذات الصلة، وتحديد التحديات والفرص الجديدة.

٢٣ - وتمشياً مع القرار ٢١٦/٦٧، يتعين أن يكون تقييم التقدم وإعداد جدول الأعمال الحضري الجديد شاملين لشريحة عريضة، ففي الفقرة ١١ من القرار ٢١٦/٦٧، شجعت الجمعية العامة على تقديم إسهامات فعالة وعلى مشاركة نشطة من جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات المحلية، والمجموعات الرئيسية بصيغتها المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية، واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل، في جميع مراحل العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. وطلبت كذلك إلى الأمين العام للمؤتمر أن يقدم مقترحات إلى اللجنة التحضيرية بشأن تحسين مشاركة السلطات المحلية وغيرها من الجهات المعنية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه، بالاستناد إلى التجربة الإيجابية المعززة بالنظام الداخلي لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة وطرائق المشاركة الشاملة المتبعة في الموئل الثاني.

٢٤ - وسيعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في نيويورك أثناء انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وفقاً لما قرره الجمعية في الفقرة ٩ (ب) من قرارها ٢١٦/٦٧. وبافتراض أن مؤتمر الموئل الثالث سيعقد في منتصف عام ٢٠١٦، فإن ذلك يعني أنه سيكون أمام اللجنة التحضيرية سنة واحدة وعشرة أشهر للإعداد للمؤتمر. وبالنظر إلى ضيق الوقت المتاح، سيكون من المفيد أن تضطلع اللجنة التحضيرية، خلال اجتماعها الأول، باستعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وما يرتبط به من أهداف وغايات متفق عليها دولياً، وأن تحدد العناصر الرئيسية التي ستدرج في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٢٥ - وفي الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الذي سيعقد بنبروي في عام ٢٠١٥، ستستفيد اللجنة استفادة كاملة من الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وفقاً للوارد في الفقرة ٩ (ج) من القرار ٢١٦/٦٧، لتعقد مفاوضات بشأن المشروع الأول لوثيقة تتضمن جملة أمور، من بينها جدول أعمال حضري جديد. وستختتم هذه المفاوضات إبان الاجتماع الثالث والأخير للجنة التحضيرية الذي سيحدد تاريخ ومكان انعقاده في موعد لا يتعدى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة وقبل نهاية عام ٢٠١٤، وفقاً لما حددته الفقرة ٩ (د) من القرار ٢١٦/٦٧.

٢٦ - وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنسيق عملية تقديم المساهمات للعملية التحضيرية للمؤتمر ولدعمها، بوصفه جهة التنسيق المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة. وستتخذ هذه المساهمات والدعم شكل وثائق ضرورية للعملية التحضيرية.

٢٧ - وبالنظر إلى خارطة الطريقة المرسومة أعلاه، ينبغي البدء بإعداد الوثائق اللازمة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية التي ستعقد في حوالي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الدورة

الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة. وعلى هذا الأساس، يقترح الأمين العام لمؤتمر الموئل الثالث أن تعدّ الوثائق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وفقاً لما نوقش أعلاه.

### ألف - الوثائق على المستوى الوطني

٢٨ - يُطلب إلى كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تعدّ، قبل نهاية عام ٢٠١٣، تقريراً مرحلياً وطنياً عن تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

٢٩ - ولا بد للتقرير من أن يستند إلى القرائن وأن:

(أ) يتضمن معلومات أساسية في شكل تقييم للتقدم الذي أحرزه البلد منذ عام ١٩٩٦ ويتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي؛

(ب) يتضمن تقييماً للتقدم المحرز في تحقيق الالتزامات والأهداف الواردة في جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛

(ج) يتضمن تقييماً لفعالية الترتيبات الوطنية القائمة لتنفيذ ورصد جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك إشراك الشركاء في جدول أعمال الموئل وطبيعة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاصة ومدى فعاليتها؛

(د) تحديد الثغرات والعوائق والحواجز التي حالت دون تنفيذ جدول أعمال الموئل وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بالإضافة إلى الأهداف والغايات الخاصة بكل بلد؛

(هـ) استعراض مستوى الدعم الدولي الذي تلقاه كل بلد لتنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، ومدى فعالية هذا الدعم؛

(و) تحديد التحديات والفرص الناشئة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة التي يتعين معالجتها في أي جدول أعمال حضري جديد.

٣٠ - ولكفالة المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين، يوصى بأن تستخدم الدول الأعضاء اللجان الوطنية للموئل أو المنتديات الحضرية الوطنية لإعداد تقاريرها الوطنية. وقد دعا الأمين العام لمؤتمر الموئل الثالث الوزارات الوطنية المسؤولة عن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إلى إنشاء أو تعزيز منتدياتها الحضرية الوطنية أو لجانها الوطنية للموئل.

٣١ - وجرى أيضاً توزيع المبادئ التوجيهية لإنشاء أو تعزيز اللجان الوطنية للموئل والمنتديات الحضرية الوطنية. وتشدد المبادئ التوجيهية على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات المركزية، والبرلمانيون، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، والقطاع الخاص، وقادة قطاع الأعمال، والمنظمات الخيرية وغير المربحة، والوسط الأكاديمي، ووسائل الإعلام.

٣٢ - وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مزيداً من المبادئ التوجيهية ونموذجاً لإعداد التقارير الوطنية، بما يكفل إمكانية المقارنة بين التقييمات الوطنية. وستعتمد التقييمات أيضاً إلى تحديد أنواع البيانات والمؤشرات اللازمة لقياس التقدم. وسيتم إعدادها بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات

بريتون وودز والشركاء في جدول أعمال الموئل. وسوف تستخدم آليات التنسيق لدى أمانة الأمم المتحدة استخداماً كاملاً لهذا الغرض.

### باء - الوثائق على المستوى الإقليمي

٣٣ - سيعدّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقرير تقييم لكل من المناطق التالية، بالتشاور مع سائر برامج الأمم المتحدة وإداراتها وصناديقها ووكالاتها، لاسيما الجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية ومؤسسات بریتون وودز:

- (أ) أفريقيا
- (ب) آسيا
- (ج) أوروبا
- (د) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- (هـ) أمريكا الشمالية
- (و) أوقيانوسيا

٣٤ - وحيث أن المناطق المذكورة أعلاه هي المناطق التي تستخدمها شعبة السكان لدى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إعداد تقارير التوقعات السكانية العالمية، فسيكون من السهل مقارنة بيانات الإسكان والبيانات الحضرية بالبيانات المتعلقة بأبعاد إنمائية أخرى.

٣٥ - وستستند التقارير الإقليمية إلى التقارير الوطنية للبلدان المكونة لكل منطقة. وسيقدم كل تقرير إقليمي الاتجاهات الإقليمية المتعلقة بنفس القضايا التي تعالجها التقارير الوطنية، وستبرز السمات والقضايا والشواغل والفرص الخاصة بكل منطقة.

### جيم - الوثائق على المستوى الدولي

٣٦ - سيقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أخيراً، بإعداد تقرير عالمي يقيّم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، مستنداً في ذلك إلى تقارير التقييم الوطنية والإقليمية. وسيستند تقرير التقييم العالمي أيضاً، قدر المستطاع، إلى الاستعراضات التي أجرتها مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعقودة مؤخراً وعمليات التقييم وما يتصل بها من نتائج.

٣٧ - وسيقوم البرنامج أيضاً بتنسيق سلسلة من الاجتماعات التشاورية بين الوكالات بغية التوصل إلى توافق في الرأي بشأن ما أحرزته منظومة الأمم المتحدة من تقدم في التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً. وسيعار اهتمام خاص لملاءمة البنية المؤسسية العالمية الحالية للنهوض مستقبلاً بجدول الأعمال الحضري الجديد. وستشكل نتائج هذه المشاورات مساهمة في تقرير التقييم العالمي.

٣٨ - ومنذ عام ١٩٨٦، يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على إعداد ونشر التقرير العالمي للمستوطنات البشرية (الذي يصدر مرة كل سنتين منذ عام ٢٠٠١)، كما يعدّ وينشر التقرير عن



حالة مدن العالم الذي يصدر مرو كل سنتين منذ عام ٢٠٠١. وتنوي الأمانة دمج هذين المنشورين الرئيسيين في منشور رئيسي واحد، لينظر فيه المجلس ويتخذ قراراً بشأنه في هذه الدورة.

٣٩ - وبهدف خفض التكاليف وتجنب ازدواجية الجهود، يقترح أن يكون الإصدار الأول من التقرير الرئيسي الجديد وسيلة لإحالة نتائج التقييم العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ وسائر الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث. وينبغي أن يتاح مشروع هذا التقرير في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. وسيحدد الفرع الأخير من التقرير العالمي التحديات والقضايا والفرص الناشئة التي ينبغي معالجتها في جدول الأعمال الحضري الجديد.

#### دال - مساهمة الشركاء في جدول أعمال الموئل

٤٠ - سيقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتشجيع ودعم الشركاء في جدول أعمال الموئل لكي ينظموا سلسلة من المشاورات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وتيسيراً لإدراج المساهمات في تقارير التقييم، سيوفر البرنامج مرة أخرى مبادئ توجيهية ونموذجاً لتقلم المساهمات. وبالإضافة إلى التقارير المذكورة، سيكون في وسع الشركاء في جدول أعمال الموئل أن يعدوا مساهماتهم الخاصة لتقديمها إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، إما بصورة مشتركة، أو بحسب الفئة.

٤١ - وسيشجع الشركاء في جدول أعمال الموئل على استخدام اجتماعاتهم المقررة مسبقاً لإجراء مشاورات وإعداد المساهمات في تقارير التقييم الوطنية والإقليمية والعالمية. ففي الفقرة ١٢ من القرار ٢١٦/٦٧، شجعت الجمعية العامة الجهات المعنية المجتمعة في الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي، وكذلك في المؤتمرات الوزارية الدورية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية واجتماعات أفرقة الخبراء الأخرى ذات الصلة بالموضوع، على تقديم مدخلات إلى العملية المفوضية إلى المؤتمر وعلى المساهمة فيها، حسب الاقتضاء.

٤٢ - وعلى الصعيد العالمي، ستكون الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي التي ستعقد بمدينة ميديلين، كولومبيا، في عام ٢٠١٤، مفيدة بصورة خاصة لإتمام وثائق الاجتماع الأول للجنة التحضيرية نظراً لأن جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين سيحضرونها.

#### هاء - تقديم الوثائق وتوزيعها ومناقشتها

٤٣ - وفي انتظار الاقتراحات الواردة أعلاه، أدرجت أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الوثائق المشار إليها أعلاه كنواتج في برنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥. وسيكفل إدماج مساهمات البرنامج في العملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث ضمن برنامج عمله وميزانيته العاديين أن تتمكن الأمانة من تقديم تلك المساهمات بالرغم من القيود المالية السائدة.

٤٤ - وستبذل المنظمة بأكملها جهداً جماعياً لإعداد المساهمات المطلوبة، وسيشارك في ذلك جميع الفروع المختصة والمكاتب الإقليمية نظراً للطابع الشامل إقليمياً وعالمياً الذي تتسم به الوثائق.

٤٥ - وتمشياً مع الشرط الوارد في الفقرة ١٤ من القرار ٢١٦/٦٧ والقاضي بأن تقدم المدخلات إلى العملية التحضيرية للمؤتمر وأن يوفر لها الدعم على أكمل وجه من حيث الشمول والكفاءة والفعالية

والتحسن، سيستخدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التكنولوجيا الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات، وبخاصة، وغير ذلك من النهج المبتكرة.

٤٦ - وسعيًا لتخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة والشمولية والتشاركية، سيستخدم عنصر رئيسي يتمثل في إنشاء منبر على الإنترنت يستخدم في تعميم الأدوات والمنهجيات والنهج المستخدمة في تقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر الموئل الثاني.

٤٧ - وسيستخدم المنبر أيضاً كوسيلة لدعم التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي ولتبادل المعلومات بين اللجان الوطنية للموئل أو المنتديات الحضرية الوطنية. وسيتاح للمستخدمين عدد من الأدوات التعاونية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة بين النظراء. وسينشر البيانات التي تم جمعها على صفحات المنبر، مما سيقبل إلى حد كبير من الوقت اللازم للتحقق من البيانات وتجميعها وتحليلها. وستنشر تقارير التقييم الوطنية على المنبر أيضاً.

٤٨ - وسيوفر المنبر أداة للاجتماعات الفيديوية والاجتماعات والندوات الشبكية. وستشكل أداة التحوار الإلكتروني المتاحة على هذا المنبر الوسيلة الرئيسية للتعليق على تقارير التقييم الوطنية والإقليمية والمساهمة فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لتقرير التقييم العالمي. ومن شأن هذا الأمر أن يقلل من عدد أيام الاجتماعات التي يحضرها المشاركون شخصياً، إذ يكفل إجراء جزء كبير من المناقشات اللازمة بشأن الوثائق قبل بداية تلك الاجتماعات.

٤٩ - وستكون اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر نفسه اجتماعات لا ورقية، على غرار مؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة مؤخراً، بغية الحدّ من التكاليف ومن الآثار البيئية. وفي حدود المستطاع، سيستخدم البريد الإلكتروني في جميع المراسلات المتعلقة بوثائق مؤتمر الموئل الثالث بين أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والحكومات والوطنية واللجان الوطنية للموئل أو المنتديات الحضرية الوطنية، بغية تقليل التكاليف وتسريع وتيرة التفاعل.

٥٠ - وأخيراً، ستستخدم العملية التحضيرية وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من أدوات الدعوة استخداماً واسع النطاق، كوسيلة للمشاركة ولدعم الحوار القائم خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث.

### خامساً - الصندوق الاستئماني لمؤتمر الموئل الثالث والجوانب المالية الأخرى

٥١ - قررت الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من القرار ٢١٦/٦٧ أن تنشئ صندوقاً استئمانياً لمؤتمر الموئل الثالث. وحثت الجهات المانحة على الصعيد الدولي والشائقي وكذلك القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات وغيرها من الجهات المانحة التي لديها القدرة اللازمة، على أن تدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر عن طريق تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني وعلى أن تدعم مشاركة ممثلي البلدان النامية في اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه.

٥٢ - وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة إلى تقديم التبرعات لدعم مشاركة شركاء جدول أعمال الموئل في اجتماعات اللجنة التحضيرية، وطلبت إلى الأمين العام للمؤتمر، أن يقوم عند استخدامه لموارد الصندوق الاستئماني، بتحديد أولويات تغطية تذاكر السفر جواً من الدرجة الاقتصادية وبدل الإقامة اليومي

والمصروفات الثرية في محطات السفر والوصول، وأن يقدم تقريراً عن استخدام الصندوق الاستئماني إلى مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الخامسة والعشرين.

٥٣ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإنشاء الصندوق الاستئماني لمؤتمر الموئل الثالث. وقد عين مديراً مالياً ليتولى الصندوق الاستئماني لمؤتمر الموئل الثالث وجميع الجوانب المالية للعملية التحضيرية للمؤتمر.

٥٤ - ولكي يتمكن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من إعداد الوثائق المطلوبة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية، فقد طلب مبلغ ٨٩٩ ٠٠٠ دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وسيخصص ما مقداره ٥٦٤ ٠٠٠ دولار، أو ٦٣ في المائة من هذا المبلغ لتكاليف الموظفين والخدمات الاستشارية التي تشمل ستة خبراء استشاريين من الرتبة ف - ٥ لمدة تصل إلى أربعة أشهر لكل منهم لإعداد ستة تقارير تقييم إقليمية، وخبير استشاري واحد برتبة مد - ١ لمدة تصل إلى ١٢ شهراً لإعداد تقرير التقييم العالمي، وخبير استشاري واحد من الرتبة ف - ٤/٤ - ٥ لمدة تصل إلى ثمانية أشهر للعمل على البيانات والمؤشرات اللازمة لإعداد التقييمات الوطنية والإقليمية والعالمية، وخبير استشاري واحد من الرتبة ف - ٤/٤ - ٥ لمدة تصل إلى ١٢ شهراً لإدارة مشروع التقييم وتصميم الأدوات والمنهجية ذات الصلة وما يتعلق بها من منتجات.

٥٥ - وسيخصص ما مقداره ٣٣٥ ٠٠ دولار، أو ٣٧ في المائة من المبلغ المطلوب لتنظيم اجتماعين عالميين وعدد من حلقات العمل الإقليمية ولتغطية تكاليف بعثات لدعم التقييمات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسيكون أول الاجتماعين العالميين اجتماعاً لفريق خبراء يهدف إلى مناقشة تصميم مشروع التقييم وتنفيذه قبل البدء به. أما الاجتماع العالمي الثاني فسيتمثل شكل مؤتمر افتراضي يستخدم منبر الإنترنت المشار إليه آنفاً، ويهدف إلى مناقشة نتائج التقارير الإقليمية والتقرير العالمي.

## سادساً - خاتمة

٥٦ - نظراً لضيق الوقت المخصص للعملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث ونطاقها الطموح، كان لا بد من إعداد الوثائق الرئيسية المحتوية على التقييمات الوطنية والإقليمية والعالمية، وكذلك القضايا المقترحة إدراجها في جدول الأعمال الحضري الجديد، واستعراضها خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي ستعقد في عام ٢٠١٤، بما يكفل أن تركز الدوران الثانية والثالثة للجنة التحضيرية (وفترة السنة الواحدة الفاصلة بينهما) على صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر والتفاوض بشأنها.

٥٧ - ومن المهم أخيراً أن يتخذ مجلس الإدارة، في دورته الرابعة والعشرين، قراراً بشأن الوثائق التي ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إعدادها في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، وأن يتخذ قراراً بشأن الموارد اللازمة لإعداد تلك الوثائق، وأن يأذن للأمين العام لمؤتمر الموئل الثالث بأن يوعز بالبدء في إعداد الوثائق المطلوبة في أقرب وقت ممكن.